
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

أزمة الحكم الموحدي
في النصف الأول من القرن السابع الهجري (الثالث عشر للميلاد)

محمد زنيبر
كلية الآداب — الرباط

من المعلوم أن الدولة الموحدية دخلت في مسلسل التدهور بعد معركة العقاب (609) وأنها، منذ ذلك الحين، لم تعرف الاستقرار الذي استمتعت به من قبل، ويمكن أن نعتبر أن الفترة الأخيرة من وجودها تقترن بأزمة طويلة الأمد. والجدير بالذكر هو أننا نجد مثل هاته الأزمة تتكرر في تاريخ الدول المغربية، على اختلافها. نصادفها لدى الأدارسة ولدى المرابطين والمرينيين والسعديين.

وقد فسر ابن خلدون الظاهرة بنظرية **أعمار الدول** المرتكزة على الأجيال الثلاثة[1]. فهل نعتبر رأيه تفسيرا كافيا في الموضوع ؟

فيما يخص الدولة الموحدية، أرى أن تلك النظرية تلمس بعض ظواهر الأشياء، ولكنها لاتغني المؤرخ عن تحليل الأسباب المختلفة التي خلقت الأزمة داخل الحكم الموحدي وأدت إلى انهيارها.

فالبحث ينطلق، إذن، من نظرية ابن خلدون التي تحاول أن تكون تفسيرا عاما للأزمات التي تتعرض لها الدول في أطوارها. وبتطبيقها على نموذج الدولة الموحدية سيتأتى لنا أن نعرف مدى قصور تلك النظرية، من جهة، وتشخيص الأزمة الموحدية بأسبابها العميقة، من جهة أخرى. ومن الأفيد، قبل أن نتدخل نحن بعملية

---

(1) ابن خلدون. ع، **كتاب العبر**، ج 1، بيروت، 1968، ص. 300 — 304 الفصل الذي عنوانه «في أن الدولة لها أعمار طبيعية كما للأشخاص».

التحليل والتأويل أن نعود إلى النصوص لنرى كيف كان أصحابها ينظرون إلى الأزمة ويقدمونها لأنهم ــ كمعاصرين أو كقريبين من العصر الذي يتحدثون عنه ــ ربما كانوا ينقلون إلينا انطباعات وآراء أكثر لصوقا بالواقع ؛ في حين أننا في تدخلنا، مهما كان موثقا، ربما نجازف بعدد من النظريات والفرضيات الوهمية. والمثل الأعلى في هذا العمل، أي في إعادة كتابة التاريخ، هو أن نحرص على الربط بين الإسطوغرافيا وبناء صورة الماضي كما تتراءى لنا.

وأول مانلاحظه في تناول الموضوع المقترح قضية ترجع إلى المصطلحات والمفاهيم. فالمؤلفون الذين نعتمد عليهم لم يستعملوا كلمة أزمة[2] التي دأبت الصحافة في عصرنا على أن تترجم بها كلمة Crise الفرنسية أو Crisis الإنجليزية، بل استعملوا ألفاظا أخرى ذات دلالة مغايرة بعض الشيء. ذلك أن مفهوم الأزمة اتجه إلى تحديد جديد في عصرنا، انطلاقا من التاريخ الاقتصادي. ومن المعلوم أن ماركس أدخل هذا المفهوم في جدليته التاريخية، فجعل منه أحد الركائز في فلسفته الاجتماعية وفي نظريته الاقتصادية[3]. وتصدى لهذا المفهوم من بعده عدد من المفكرين والمؤرخين يأتي في مقدمتهم المؤرخ الفرنسي «لابروس» الذي أولى مجهودا خاصا لدراسة الأزمة الاقتصادية في فرنسا قبيل ثورة 1789[4].

فالأزمة كما نتحدث عنها اليوم في أحاديثنا العادية مفهوم حديث يرتبط بالتطورات العظيمة التي مرت منها الإنسانية منذ نهاية العصر الوسيط ويمس قبل كل شيء بالاقتصاد. فالأزمة تحدث عندما يقع اختلال في التوازن بين العرض والطلب. فإذا تجاوز الأول الثاني بنسبة معينة وتكاثرت البضاعة في الأسواق وفاقت بكثير حاجة الاستهلاك، حدث الكساد وتلاهُ التناقص في الانتاج وتلاهُ

(2) من المعاني التي أوردها **لسان العرب** لابن منظور لشرح كلمة أزمة : شدة العض بالفم كله ــ السنة المحدثة ــ سنة أزمة ــ الشدة أو القحط وكلها معان لاتدل على تفاعلات متشابكة داخل مسلسل تاريخي.

(3) عرض ماركس للأزمة في معظم تآليفه، وبالخصوص في :

- *Principes de la critique de l'économie politique.*
- *Théories de la plus - value.*
- *Le capital.*

(4) E.Labrousse, *la crise de l'économie française à la fin de l'Ancien Régime et au début de la Révolution*, Paris, P.U.F. 1944.

تزايد البطالة، بحيث نجد أنفسنا أمام سيرورة حتمية تنتهي بانتشار الفاقة والبؤس داخل المجتمع، وقد تكون سببا في الاستياء العام والثورة. وأما إذا تجاوز الطلب العرض بنسبة معلومة وكان يتعلق بمواد ضرورية كالقمح والزيت وغيرهما، فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث المجاعة والأوبئة. ولعل هاته الحالة الثانية هي التي نجد عنها أصداء كثيرة بالنسبة للعصور المنصرمة من تاريخ المغرب، بينما الحالة الأولى تعني بالخصوص المجتمعات المصنعة في عصرنا الحاضر[5].

فنحن عندما نلقي نظرة شاملة على مغرب العصر الوسيط، نكتشف أن المجتمع المغربي لم يتشك، في يوم من الأيام، من تضخم الإنتاج. بل إن الإسطوغرافية تنوه، عادة، بالسنوات التي ترخص فيها الأسعار وتكثر المحصولات. بينما تسجل التشكيات الناشئة عن تدهور الإنتاج، وخاصة في سنوات القحط التي تنشأ عنها المجاعة والأوبئة والتدهور الديموغرافي[6].

ومن هنا يظهر لنا السبب الذي جعل مؤرخينا القدامى لايستعملون كلمة أزمة للدلالة على تلك الحالة. فهم يفضلون استعمال كلمات أخرى مثل **فاقة، قحط،** وباء، غلاء، جراد، مجاعة، فتنة، خلاء الأرض، إلخ... منتقلين من النتيجة إلى السبب ومجتنبين استعمال كلمة لاتخلو من إشكالية نظرية. وأما ابن خلدون الذي ارتقى في بحثه إلى النظرة الاجتماعية الشمولية، فقد استعمل كلمات أخرى : **هرم** الدولة، في نظريته عن أعمار الدول، أو **الخلل** الآتي إما من جهة العصبية وإما من جهة المال[7]. ونجد كلمات أخرى مثل إدبار، نقص، ضعف عند صاحب **روض القرطاس**. ومن بين الكلمات التي يستعملها ابن عذاري نجد لفظة **الحدثان**.

وبالجملة، فالإسطوغرافية التقليدية حافلة بالكلمات التي تقترب من معنى الأزمة، لكن هذه الكلمة الأخيرة منعمدة فيها. وهاته ملاحظة لايمكن أن نمر عليها

(5) **نفس المصدر السابق.**

(6) من المصادر التي اعتنت بتسجيل الأزمات العارضة، يجب أن ننوه، بالخصوص، **بروض القرطاس** الذي يؤرخ السنوات التي حدثت فيها المجاعات والأوبئة وغيرها من الكوارث.

(7) ابن خلدون، **كتاب العبر**، 1/ 310 الفصل المعنون : «في أطوار الدولة واختلاف أحوالها وخلق أهلها باختلاف الأطوار».

مرور الكرام، لأن لها أهميتها القصوى في المزيد من التعرف على نوع الإسطوغرافية التي نجدها في مصادرنا. كيف يمكننا أن نفسر غياب مفهوم الأزمة كما نفهمه اليوم عند مؤرخينا القدامى ؟

التفسير يأتي من جهتين : من جهة التاريخ أو الواقع التاريخي الذي عرفه أجدادنا، ومن جهة فكر المؤرخ ذاته.

1) **الواقع التاريخي** لم يكن يبرز الأزمة بالصورة الدقيقة والواضحة التي نعرفها اليوم. فعلى خلاف ماهو موجود في المجتمعات المعاصرة، وبالخصوص المتقدمة منها، لم يكن النظام الاقتصادي راسيا على بناء شمولي ضخم تتداخل فيه سائر البنيات وتتحكم فيه آليات عامة ويرتبط فيه الجزء بالكل، بل كان اقتصاداً مرتبطا بالموارد المحلية، لاطموح له إلا في الاستجابة للحاجات الأولية، بحيث إن البلاد كانت موزعة على عدة خلايا اقتصادية أفقية، تستطيع أن تستقل عن بعضها في إرضاء الضرورات المعاشية. وتلك ظاهرة تصدى لها أصحاب الأنتروبولوجيا التاريخية حينما ميزوا بين **المجتمعات التقليدية** التي تسري عليها قوانين خاصة بها **والمجتمعات الصناعية** التي تمثل عهد آخر من تطور البشرية(8).

2) فكر المؤرخ كان منحصرا في تسجيل الأحداث وضبطها وترتيبها وتفسيرها، دون اللجوء إلى نظرية عامة أو الإغراق في التجريد واستعمال مفاهيم تبتعد كثيرا عن الملموس. فالمؤرخ، قبل كل شيء، كان رجلا أخباريا. وتأليفه عبارة عن مجموعة أخبار مرتبة. وقد يقدمها بدون الربط فيما بينها. ولعل امتناعه عن تقديم نظرية أو نظرة تركيبية هو شعوره بأن هنالك أخبارا كثيرة تغيب عنه وأن المادة التي بين يديه تعتورها ثغرات وأن المجهول أكثر من المعروف. ولهذا نجده كثيرا مايلجأ إلى عبارة «والله أعلم» لإبراز عجزه عن البث في بعض الوقائع التاريخية المهمة. وهو موقف لايخلو من حكمة ورزانة في كثير من الأحيان.

باعتبار ماتقدم، لايمكننا، إذن، أن نطالبهم باستعمال مفهوم لاوجود له في الواقع التاريخي ولا في إدراكهم المعتاد. فمفهوم الأزمة ناشئ عن نظرية اجتماعية

---

(8) k.Polanyi, Arenberg et Pearson, *Trade and Market in Early Empires,* 1957.
M.Godelier, *Rationalité et irrationalité en économie,* Paris, F. Maspero, 1966.

شاملة وينفتح بدوره على إمكانات تنظيرية واسعة، والكل مستند إلى تطور لم يعرفه أجدادنا.

ومع ذلك، فلايعني ماقلناه نفي وجود أشكال مختزلة أو مصغرة أو مقاربة لما تدعوه اليوم أزمة. وتلك الأشكال هي التي دعاها المؤرخون بالألفاظ التي ذكرنا آنفا والتي لاتضع نفسها في مستوى المفاهيم التنظيرية والعلمية، وإنما هي تقتصر على الوصف والإخبار.

بما أن مفهوم الأزمة مرتبط، قبل كل شيء، بالاقتصاد، لنبق، بقدر المستطاع، فوق أرضية اقتصادية حتى نرى دور العامل الاقتصادي في «أزمات» العصر الوسيط.

إننا، بالطبع، لانأمل العثور على معلومات كافية ومفصلة في مصادرنا التاريخية. ولكننا نستطيع أن نلمس من رواياتها كيف رافق العامل الاقتصادي مراحل الدولة الموحدية من نشأتها إلى نهايتها[9].

قيام الدولة الموحدية جاء كحل لأزمة متفاحشة بدأ يعيشها المغرب في آخر الدول المرابطية، وهي أزمة لن نتحدث عنها، برغم كونها جديرة بالمزيد من الدراسة والتحليل[10]. حل الموحدون تلك الأزمة، تارة بالسياسة وطورا بالعنف. وأمكنهم في ظرف وجيز أن يقيموا عهدا من الازدهار والنماء، لأنهم اقتنعوا بأن استقرار دولتهم يتوقف على الإنعاش الاقتصادي والتوازن الاجتماعي. وهذا لايتأتى إلا إذا توفرت الدولة على موارد مالية ضخمة. وهذا مادفع عبد المومن إلى اتخاذ قرار مهم وحاسم : تكسير بلاد أفريقية والمغرب الذي يوضحه لنا **روض القرطاس** بقوله : «وكسرها من بلاد أفريقية من برقة إلى بلاد نول من السوس الأقصى بالفراسخ والأميال طولا وعرضا. فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعراء والأنهار والسباخ والطرقات. ومابقي قسط عليه الخراج من الزرع

---

(9) عن طور نشأة الدولة الموحدية، نحيل على مقالنا : «الخلفية الاجتماعية الثقافية لحركة المهدي بن تومرت»، **المناهل**، ع 24.

(10) **نفس المصدر السابق**، تضاف إليه بعض المعلومات التي أوردها ابن عذاري، **البيان المغرب**، قسم الموحدين، الدار البيضاء، 1985، ص 16.

والورق»[11].

سياسة جبائية مبنية على تفكير منهاجي مكنت الدولة الموحدية منذ البداية من التوفر على موارد ضخمة جعلتها تنصرف إلى إقامة المشاريع العمرانية المتعددة وتوزع أموالاً ضخمة على طوائف كبيرة من الخدام والقبائل والجنود وتبني المرافق المتعددة في المدن والبوادي[12]. وقد توصلت في ذلك إلى نتائج استلفتت أنظار المؤرخين وخاصة في عهد يعقوب المنصور الذي يصفه **روض القرطاس**، متحدثا عن الخليفة، عما يلي :

«وهو واسطة عقدهم الذي ضخم الدولة وشرفها. وكانت أيامه أيام دعة وأمن ورخاء ورفاهية وبنية حسنة... صنع عام الأراك المشهور وحصن البلاد وضبط الثغور وبنى المساجد والمدارس في بلاد أفريقية والمغرب والأندلس. وبنى المارستان للمرضى والمجانين. وأجرى المرتبات على الفقهاء والطلبة على قدر مراتبهم وطبقاتهم. وأجرى الإنفاق على أهل المارستان والجذما والعميان في جميع عمله. وبنى الصوامع والقناطر والجباب للماء. واتخذ عليها المنارات. وبنى المنازل من سوس الأقصى إلى سويقة بني مكتود. فكانت أيامه زينة للدهر وشرفا لبني الإسلام»[13].

قد يدفعنا هذا الإطراء إلى شيء من التشكك ؛ ولكن حينما نراجع المصادر المختلفة، نجد هنالك إجماعا على التنويه بعهد المنصور، بحيث يمكننا أن نردد معها أنه كان عهد ازدهار ورخاء وأن تاريخ المغرب الاقتصادي والاجتماعي يجب عليه أن يحوطه بالبحث والتحليل[14]. وهذا ليس بالهين، لأننا لسنا نعرف كل المعطيات الاقتصادية، نظراً لشح المصادر. وكل مانستطيع أن نقوله بكل تأكيد

---

(11) ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، 1972، الرباط، ص 198.

(12) من ذلك استقدام قبيلة كومية وقبائل العرب إلى المغرب الأقصى وتوطينهم بالبلاد والإحسان إليهم.

(13) **روض القرطاس**، ص 217.

(14) نحن نخالف هنا ماذهب إليه ع. العروي عندما تحدث عن تدهور الاقتصاد في عهد الموحدين، انظر :

A.Laroui, *Histoire du Maghreb,* Maspero, Paris, 1970.

هو أن السياسة المالية التي انتهجها عبد المومن بتخطيط عقلاني أتت أكلها على مدى جيلين.

نصل الآن إلى الفترة التي تهمنا بالأساس، وهي التي ستنطلق فيها الأزمة غداة وفاة المنصور وصعود ولده الناصر إلى الخلافة. والأزمة تجسدت في حدث أصبحت له دلالة رمزية في تاريخ الغرب الإسلامي والأندلس بصفة خاصة، ألا وهو هزيمة العقاب التي أصبح المؤرخون يرجعون إليها كثيرا لتفسير عدد من مظاهر التدهور التي حصلت فيها الدولة الموحدية إلى حين انقراضها. وسنكتفي في عرضنا هذا بالحديث عن بوادر الأزمة، بقدر مايسمح لنا الوقت. رأينا الدولة الموحدية تسير في صعودها إلى أن بلغت أوجها في عهد المنصور الذي توفي سنة 595 / 1199. ولم تمر إلاَّ سنوات قليلة على وفاته حتى بدأ التزحلق إلى الأسفل لينتهي بهزيمة العقاب سنة 609/ 1212. كيف نظر المؤرخون القدامى إلى هذا التطور ؟ وكيف لمسوا ظواهر الأزمة ؟

ابن أبي زرع في **روض القرطاس**، عند حديثه عن الناصر، يركز على الأحداث السياسية ؛ فيذكر أولا، معضلة بني غانية الذين أعادوا ثورتهم بأفريقية مما اضطر الناصر إلى التحرك بجيشه نحو ذلك الإقليم البعيد وإلى معالجة الداء بداء أكبر منه وهو إسناد ولاية أفريقية إلى بني حفص الذين سينقلبون على الدولة حينما تسنح لهم الفرصة. ثم تأتي بعد ذلك مشكلة الأندلس المزمنة التي أخذت تتفاقم في بداية القرن السابع بسبب تشمر النصارى لحرب الاسترداد. فنشعر من قراءة المؤلف أن بوادر الأزمة تتلخص في الإنهاك الذي حصل للدولة الموحدية من جراء مواجهة هاتين المشكلتين الكبيرتين[15].

تأتي بعد ذلك عوامل أخرى :

1) مشكلة استنفار الجنود التي تتمثل في ضخامة الجيش ومايطرحه من قضايا مالية ومادية وتنظيمية، بحيث تتأثر أوضاع البلاد عامة من استنفار ذلك الجيش الضخم. وتصبح معنوية الناس ومنزلة الدولة مرتبطتين بانتصاره أو بهزيمته

---

(15) انظر تعاليق ابن عذاري، **البيان**، ص 263 ؛ **روض القرطاس**، ص 240 ؛ المراكشي، **المعجب** (القاهرة 1949)، ص 321؛ المقري، **نفح الطيب** (بيروت 1968)، 4/ 383، إلخ

2) غياب أي خطة للقضاء على حرب الاسترداد. فالناصر ينتظر حتى يأتيه التحدي من جهة النصارى ليتحرك بجيشه نحو الأندلس، مع أنه يعلم أن الأعداء لهم خطة وأنهم لابد سيستأنفون هجومهم ذات يوم. هل هي سلبية تدل على إعياء أم على يأس ؟ المؤلف لايعرض للموضوع.

3) تأثير الأشخاص على الأحداث. فابن أبي زرع يلاحظ :

أ) بالنسبة للناصرأنه «غليظ الحجاب، لاتكاد تصله الأمور إلا بعد الجهد، مصيب برأيه، مستبد في أموره وتدبير مملكته بنفسه ؛ مما يعني أن قرارات الناصر ستكون مشوبة بأخطاء، لأنها غير مبنية على معرفة كافية بالواقع ولأنها صادرة عن أنانية وكبرياء.

ب) بالنسبة لوزير الناصر **عثمان ابن جامع** أنه كان شخصا شريرا وغشاشا. فهو الذي قهر أعيان الموحدين حتى «فر من بساط محمد الناصر أكثر الأشياخ الذين قام الأمر بهم» ولم يبق إلا هو وابن منشا بجوار الخليفة «لايقطع أمرا إلا بمشورتهما».

هكذا، تتراءى الأزمة من خلال **روض القرطاس** في ظهور العجز داخل الجهاز الحاكم عن مواجهة المشاكل الكبرى بحزم، بحيث لانجد أي أثر للعوامل الاقتصادية والاجتماعية في هذا التصور. وهذا لايعني أن المؤلف لم يكن واعيا بأهمية العامل الاقتصادي، وإنما أن تصوره للتاريخ والنماذج التقليدية التي استقى منها لم تكن تتجه في هذا المنحى[16].

فإذا رجعنا الآن إلى مؤلف آخر، سندرك بالمقارنة التأثير الشخصي في كتابة التاريخ أو الإسطوغرافية. وهذا المؤلف هو **عبد الواحد المراكشي**.

فهو يتعرض لنفس الأحداث التي ذكرها ابن أبي زرع. إلا أن سرده لها يتسم بدقة أكبر وتفصيل أفيد. فيذكر، مثلا، كيف انهزم الجيش الذي وجههُ الناصر لمحاربة بني غانية. وكان قائده هو السيد أبو الحسن علي بن عمر بن عبد المومن، أي أحد الأمراء المرموقين. ويتعجب من هاته الهزيمة بملاحظة وجيزة ولكنها

---

(16) ابن أبي زرع، **روض القرطاس**، ص 231 — 241.

مهمة ؛ إذ يصف الجيش[17] بقوله : «لم أر لهم جيشا أضخم منه ولا أكثر منه سلاحا ولا أحسن عدة». هل يقصد بمثل هاته الملاحظة إلى أن يبين سوء حظ الناصر، مرهصاً بذلك للهزيمة الكبرى التي سيتكبدها بعد سنوات أم هو ينبئنا بالحدث دون قصد ؟

الواقع أن المراكشي، كأديب، أكثر حرية من ابن أبي زرع في سرد الوقائع وأبلغ تعبيرا. إنه صاحب تصورات وانطباعات : فهو يستحضر الأحداث في ذهنه ويعيشها بخياله قبل أن يكتب عنها.

ويتحدث بنفس الطريقة عن مشكلة الأندلس وجواز الناصر بجيوشه إليها. إلا أنه يلقي أضواء أخرى على عهد الناصر تساعدنا على فهم أوسع لبوادر الأزمة :

1) فساد الإدارة المحلية المتجلي في الإيقاع بوالي فاس عبد الرحمان[18]. وإذا كانت فاس، حاضرة المغرب الكبرى، المتمتعة برعاية الدولة واهتمامها، تعرف مشاكل إدارية، فما بالُك بغيرها من المدن والأقاليم ؟

2) المعاملة القاسية التي عامل بها جيش الناصر أهل ميورقة بعد فتح جزيرتهم والتي من شأنها أن تنفرهم من الموحدين وتكون سببا في خروج الجزيرة من يدهم[19].

3) ثورة الجزولي سنة 597، التي أنهكت الجيش الموحدي والتي تمثل بداية انحراف إقليم سوس على الدولة الموحدية. إن موقف هذا الإقليم ظاهرة من ظواهر الأزمة التي ستعرفها الدولة فيما بعد[20].

4) التعريف بالممالك النصرانية بإسبانيا وملوكها. وهو موضوع قلما تتعرض له المصادر العربية، وكأنها تتحرج من ذكر ملوك كفار. و لم يكن هذا رأي مؤلفنا، مما يدل على تفتح ذهنه. فهو، مثلا، يشهد شهادة تدل على تسامح ملك قشتالة وشهامته حين منع جيشه من قتل المسلمين الذين كانوا بقلعة رباح؛ برغم كونه

---

(17) المراكشي، **المعجب**، ص 314.

(18) **ن.م**، ص 314.

(19) **ن.م**، ص 315.

(20) **ن.م**، ص 315.

لاينسى لعنه[21].

يقدم لنا **المعجب**، إلى جانب ذلك، نظرة مفيدة عن البلاط والدائرة المحيطة بالناصر، نستشف منها أن هذا الأخير لم يكن هو الرجل الصالح لتولي الخلافة بعد يعقوب المنصور، بل يفضل عليه أخاه إبراهيم الذي ينعته هكذا : «وهو خير ولده وأجدرهم بالأمر، لو كانت الأمور جارية على إيثار الحق واطراح الهوى، لأعلم فيهم أنجب منه»[22].

كلام يقوله المراكشي بعد هزيمة العقاب التي ذهبت بسمعة الناصر وعرضته للنقد والاتهام. لكن المراكشي كرجل بلاط، هو أيضا، تعود على المجاملة والمداهنة، لايقول دائما رأيه بكامل الصراحة. وإنما نلمسه من خلال السطور أو من خلال سكتاته.

ويتبين هذا بالخصوص عند ذكره لرجال البلاط. فهو مثلا يثني على الوزير محمد بن علي بن أبي عمران. لكنه لاينوه بابن جامع الذي حل محله في الوزارة، مشيراً بذلك من طرف خفي إلى خطإ الناصر في هذا التغيير، ومؤكدا مانعت به الغش والدس والخديعة في مصادر أخرى. وينوه بالكاتب ابن يخلفتن الفازازي والقاضي أبي عمران موسى، بحيث إن سكوته عن ابن جامع يصبح بليغ الدلالة. ومن الإشارات التي لم يصحبها بأي تعليق ملاحظته أن الناصر لم يكن يتجاوز «سبع عشرة سنة وأشهر» حين توليه الخلافة[23].

لكن هل يفهم من هذا التحليل أن المراكشي حصر أسباب الأزمة في تصرف الأشخاص الكبار وأخطاء الجهاز الحاكم ؟

إن اللوحة التي رسم لنا تضمن عناصر أخرى تدل على أنه كان مدركا لتعقد الوضع وتعدد معطياته.

1) ثقل التبعات العسكرية التي طرحت على الناصر والتي أرهقت الدولة ماديا وأدبيا.

---

(21) ن.م، ص 320 ــ 321.

(22) ن.م، ص 308.

(23) ن.م : تفاصيل مبثوثة فيما بين صفحتي 310 و313.

2) المشاكل المالية المترتبة عن الحملات العسكرية الكبرى في المغرب والأندلس(24).

3) الاستياء داخل جند الموحدين، الذين هم ركيزة الجيش والدولة معا، بسبب تأخير أرزاقهم(25).

هكذا نلمس تفوق المراكشي على ابن أبي زرع فيما يقدمه لنا من معلومات مختلفة وانطباعات شخصية تجعل منه شاهدا نحريرا نادرا من نوعه. ولاغرو، فقد كان معاصرا للأحداث، عارفا بشؤون الدولة الموحدية، نظرا لقربه من رجالها وقادتها. وقد ظل حاضرا بالمغرب إلى غاية سنة 614، أي إلى مابعد وفاة الناصر بأربع سنوات(26).

والذي نخرج به من كتابته عن الناصر يدفع بنا، أحببنا أم كرهنا، للعودة إلى المعطيات الاقتصادية. لقد رأينا، في بداية هذا العرض، ارتباط الدولة الموحدية بالاقتصاد منذ نشأتها. لقد عملت على تدعيم الاقتصاد عند الانطلاق، لكنها أصبحت، فيما بعد، محتاجة إلى دعمه المتواصل لتحقيق طموحها ومشاريعها الكبرى وفرض هيبتها بغرب البحر المتوسط.

وهنا نلتقي مع ابن خلدون الذي يبين كيف أن الدولة الناشئة، بسبب غلبتها تشارك أهل الثروة في ثروتهم فتأخذ «حصة بمقدار غلبها»، أي إنها تدخل كشريك قوي في مشروع اقتصادي كبير، له تأثير حاسم على الوضع الاقتصادي العام بالبلاد(27). وهكذا، نجد الدولة تسير منذ عهد يعقوب المنصور في إنجاز برنامج كبير يتعلق بالمعمار والعمران وتنظيم الرمي وتمكين الموحدين بمختلف طبقاتهم من مستوى معاشي متميز. وإلى جانب ذلك نراها تتوسع في تشييد البناءات الجميلة والتَّرَفِيَّة من قصور وقصبات ومساجد وغير ذلك من مظاهر الأبهة

---

(24) يكفي أن نقرأ الفصل الذي خصصه المراكشي للناصر (ص 307 ــ 323) لندرك ضخامة الجهود العسكرية والنفقات التي تسببت فيها.

(25) **ن.م**، ص 322.

(26) **ن.م**، ص 309.

(27) **المقدمة**، ص 246.

والفخفخة[28]. وكانت المداخيل الوفيرة الناشئة عن نظام الجبايا المحكم التي كانت تقدمها لهم الامبراطورية تسمح بتلك النفقات الباهظة. لكن هل استمرت تلك المداخيل بانتظام بعد عهد المنصور ؟

ثم لاننس، في نفس الوقت، أن الدولة وجدت نفسها مضطرة إلى نفقات عسكرية باهظة لمواجهة الأوضاع المتفاقمة سواء بأفريقية أو الأندلس. ففي فترة لاتتجاوز ثلاثين سنة منذ تولي يعقوب المنصور إلى وفاة النـاصر (580 ــ 610 / 1184 ــ 1213)، تحرك الجيش الموحدي الكبير الذي كان يعد بمئات الآلاف تحركات عديدة في اتجاه افريقية أو الأندلس. فكم هي المصاريف التي كانت تسببها تلك الحركات الملحمية؟ وماهو انعكاس ذلك النزيف المالي على المجتمع ؟

لحسن الحظ، احتفظ لنا **المعجب** بتقدير عام لما كلفته حملة الناصر بأفريقية فيما بين سنتي 601 و604، فقال إنها بلغت مائة وعشرين حملا ذهبا[29]. ومهما تواضعنا في تقدير الحمل، فإن المجموع يكوّن مبلغا باهظا ومرهقا. وقد قرر ر.موني حمل الجمل مابين 125 و150 كيلو كْراما[30]، بحيث تكون مجموع المصاريف مابين 15000 و18000 كيلو من الذهب. ولاتنحصر مصاريف الجيش في ما يأخذه السلطان من بيت المال، بل هنالك كلف أخرى يتحملها السكان، سواء بالنسبة لإيواء الجيش أو مئونته.

وهذا النزيف أدى في النهاية إلى عجز بيت المال عن تسديد المبالغ الضخمة التي أصبحت تتطلبها حركات الجيش ؛ مما دفع الناصر، حسب رواية ابن أبي زرع، إلى إلزام «كل قبيلة من قبائل المغرب حصة خيلا ورجالا يخرجون معه للجهاد»[31]. وقد اضطر إلى ذلك بعد أن أنفق بسخاء على مدينة فاس وبنى

(28) العمري، **مسالك الأبصار**. ونحن ننقل هنا عن كتاب **ورقات عن الحضارة المرينية** لمحمد المنوني الذي نشر قطعة من **المسالك** بعنوان «وصف المغرب أيام السلطان أبي الحسن المريني». وفيها نتحدث عن مراكش الموحدية، ص 287 ــ 309.

(29) **المعجب**، ص 318.

(30) R.Mauny, *Tableau de L'Ouest Africain*, p 395

(31) **روض القرطاس**، ص 234.

وجدة وأسوار المزمة وقصبة بادس فيما بين سنتي 602 و605[32]. وقد ظهر العجز بصورة جلية في معركة العقاب، حيث اضطر الناصر إلى تأخير أرزاق الجنود بشهرين مما أدى إلى استيائهم[33].

وقبل هذا التاريخ بسنوات، شعز الناصر بخطورة العجز المالي فحاول تلافيه. لكن هل كان ذلك ممكنا ؟

يذكر ابن عذاري في حوادث سنة 600 أن الناصر تشمر لتفقد بلاده، فأصدر أمره للولاة على الأندلس «بالنظر في الآلات الحربية»[34]. وبعد ذلك، طرحت المشاكل المالية بحدة على الناصر إثر عودته من حملة أفريقية سنة 604، مما جعله يواجهها بشيء من الحزم. وهو مايعبر عنه ابن عذارى بهاته الجملة «شرع في الإشراف على الوجوه السلطانية والأشغال العملية»[35]، فلجأ إلى تدبير إداري وحد به السلطة المالية ؛ إذ عين عبد العزيز بن أبي يزد على «إشراف البرين وضم الأعمال وتفقد الأشغال»[36]، وهي عبارة يستفاد منها تركيز الشؤون المالية في يد شخص واحد. واسم الوظيفة «إشراف البرين» يَعني، من دون شك، السلطة العليا على عدوتي الأندلس والمغرب بأوسع معنى. وقام الناصر، في نفس المناسبة، باستدعاء «العمال إلى الحضرة بأعمالهم وكتابهم المقيدين لأشغالهم»[37] قصد محاسبتهم والتحقيق معهم. والمستخلص من رواية ابن عذاري أن تدبير الناصر لم يجر حسب القواعد ؛ إذ « لم يقصد فيه إلى تحقيق» وقد نكب بعض العمال ووقعت تعيينات جديدة[38].

ومثل هذا التدبير، إذا اعتبرنا الظرف الدقيق الذي جرى فيه، لم يكن يهدف إلى التصحيح بقدر ماكان يهدف إلى البحث عن موارد جديدة عن طريق مصادرة

(32) **ن.م**، ص 233.
(33) **المعجب**، ص 322.
(34) ابن عذاري، **البيان**، ص 242.
(35) **ن.م**، ص 251.
(36) **ن.م**.
(37) **ن.م**.
(38) **ن.م**.

العمال الذين توجهت إليهم التهمة وعزل المقصرين منهم في جمع الجبايا. وإذا كان المؤرخون يقدمون هذه التدابير كعقوبات مشروعة للضرب على يد المفسدين والغشاشين، فإن النقد التاريخي يجعلنا نتشكك في محاولة تبرئتهم للسلطان.

هكذا، من خلال قراءة النصوص التاريخية، يظهر لنا الفرق بين مؤرخ ومؤرخ في تناول الأحداث وسردها وتفسيرها وتقويمها، بحيث إن الأصح هو أن لانتحدث عن إسطوغرافية بالإفراد، بل عن إسطوغرافيات بالجمع. وهذا مايمنح لنا حظا أوفر، اليوم، حينما نريد إعادة كتابة تاريخ المغرب. ولو كان الوقت يسمح لنا، لقمنا باستعراض أهم المصادر ورأينا كيف لمست موضوع الأزمة الذي يهمنا.

والذي توصلنا إليه، الآن، من هاته النظرة الخاطفة والمرتكزة على البعض منها، هو ثقل العامل الاقتصادي في خلق الأزمة. وقد تجلى لنا ذلك في اختلال التوازن بين نفقات الدولة المتزايدة في القطاع العسكري، ومداخيل الجبايات المتقلصة بسبب الاضطرابات الناشبة في الإمبراطورية الموحدية. لقد استطاع يعقوب المنصور بذكائه وحزمه أن يحافظ على ذلك التوازن، بينما عجز الناصر عن تحقيقه، نظرا لتفاقم المشاكل في عهده، من جهة، لصغر سنه وقلة تجربته وقصور جهاز دولته، من جهة أخرى.

وهذا الاختلال الواقع في مالية الدولة كانت له انعكاسات خطيرة، سواء في إرهاب العمال والمشرفين وأصحاب الأشغال أو في الضغط على الرعية وتحميلها من الكلف مالا تعتبره أمرا مشروعا، بحيث وضعت الثقة بالدولة في مطرح التشكك والتساؤل ؛ وبذلك انفتح الباب لسيرورة التدهور والتأزم.

أقول إننا توصلنا إلى إبراز أهمية العامل الاقتصادي، ولاأقول إن مصادرنا قامت بذلك عن وعي تام. ولايحق لنا أن نعاتب أصحابها على ذلك، لأن التحليل التاريخي الذي نقوم به، انطلاقا من معطيات اقتصادية ناشئ عن نظرية فلسفية لم تتمخض عنها الأبحاث المتواصلة والمتكاثفة إلا في القرن التاسع عشر. وهي النظرية التي تمنح الأولوية للحدث الاقتصادي في تحريك التاريخ وتوليد أحداث أخرى. ومهما

---

(39) ن.م.

ناقشها المعترضون والمخالفون، فقد احتلت شيئا فشيئا ساحة البحث التاريخي، وغيرت مفهوم التاريخ وبنيته.

ومع ذلك، فلا يخولنا التسليم بأولوية العامل الاقتصادي إهمال العوامل الأخرى. فالأزمة الموحدية، كما تراءت لنا من خلال المصادر، تدخلت فيها أسباب أخرى لاعلاقة لها بالاقتصاد، نشير إلى أهمها بإيجاز :

1) نمو القوة المسيحية في إسبانيا واستعدادها لمواصلة حرب الاسترداد بجنود أوفر ووسائل أكبر. الشيء الذي وضع الدولة الموحدية في إرهاق دائم.

2) انتقاض الأقاليم النائية في المغرب الكبير على يد بني غانية وغيرهم، مما تسبب في إرهاق ثان لايقل عن الأول وأدى إلى نشوء دولة مناوئة بأفريقية، هي دولة بني حفص التي حملت بدورها لواء الدعوة الموحدية.

3) دور الأفراد. ويتجلى لنا، أولا، في خلو الجهاز الحاكم من أشخاص أكفاء في السياسة والحرب. كما نلمس آثاره السلبية في الأخطاء العديدة التي ارتكبت. وهاته النقطة تعود بنا إلى التساؤل التقليدي : ماهو دور الفرد في صنع التاريخ ؟ لانريد أن ندخل في المناقشات الطويلة التي يثيرها الموضوع. وكل مانستطيع أن نقوله عن يقين التجربة والممارسة هو أن الفرد بمنزلته في المجتمع عامل من عوامل صنع التاريخ. إنه لايصنع التاريخ وحده، ولكن له مساهمته الملحوظة التي يمكنها، في بعض الأحيان، أن تكون حاسمة في خلق الأحداث وتوجيهها.

فالناصر بشخصيته المتجبرة والمستبدة، ووزيره ابن جامع المسيطر على مقاليد الدولة، وحاشيته المنقادة أو الراكنة إلى الاستفادة من المنصب والجاه، كل أولئك كانوا جاهلين بالأوضاع، بعيدين عن الإدراك السياسي وبعد النظر من أجل التهيؤ للمستقبل. ولذلك، فقد سيطرت عليهم الأحداث بدل أن يسيطروا عليها، وكانوا عاجزين عن تحمل مسؤوليتهم التاريخية.

نستطيع أن نقول إنَّ هاته العوامل المضافة إلى العامل الاقتصادي هي التي حظيت باهتمام مصادرنا، فأفاضت في الحديث عنها وأمدتنا بعناصر لاتخفى أهميتها في هذا الملف التاريخي الكبير.